



## تقرير الدورة الاستثنائية

### للمجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة

طبقا لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.203 الصادر في 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) كما وقع تغييره وتتميمه، والمادة الأولى من المرسوم 2.00.1016 الصادر في 29 يونيو 2001 بتطبيقه، انعقد بقاعة الاجتماعات الكبرى بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة دورة استثنائية للمجلس الإداري للأكاديمية المذكورة، صباح يوم الاثنين 04 يونيو 2018، ترأس السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. وبحضور 38 عضوا من أصل 61 من أعضاء المجلس.

في كلمته الافتتاحية، أوضح السيد رئيس المجلس أن هذا المشروع يعتبر لبنة أساسية لاستكمال ورش الجهوية في تدبير منظومة التربية والتكوين بشكل عام، ويعزز استقلالية الأكاديميات الجهوية في تدبير مواردها البشرية، كما يروم هذا المشروع إلى تمكين الأكاديمية من إطار قانوني يوطر تدبير المسارات المهنية لأطرها، في مختلف جوانب الحياة الإدارية للموظف، والمتعلقة على الخصوص، بالتوظيف والأجور والمسار المهني والحقوق والواجبات والحماية الاجتماعية والنظام التأديبي وتمثيلية الموظفين والوضعيات وضمان التحفيز المستمر على مدار الحياة المهنية، ويوفر المشروع ضمانات حقيقية لأطر الأكاديمية المتعاقدين من خلال تمتيعها بجميع الحقوق التي يستفيد منها موظفو الإدارات العمومية، وذلك في كل مراحل مسارها المهني. كما يفسح المشروع المجال لدمج الأساتذة المتعاقدين مع الأكاديمية المزاولين لمهامهم حاليا، ضمن الأطر المتعاقدة مع الأكاديمية مع إسنادهم مناصب مالية، واحتفاظهم بالأقدمية التي قضوها كمتعاقدين.

وفي عرضه، قدم السيد محمد أضرصور، مدير الأكاديمية الجهوية، السياق العام لإعداد مشروع النظام الأساسي لأطر الأكاديمية، والأهداف الأساسية، والمقتضيات الجديدة التي جاء بها المشروع. وأوضح أن النظام الأساسي يحدد الشروط والضمانات الأساسية الخاصة بأطر الأكاديميات، والمتعلقة على الخصوص، بالتوظيف، والأجور، والمسار المهني، والحقوق والواجبات، والحماية الاجتماعية، والنظام التأديبي، وتمثيلية الأطر، والوضعيات، وضمان التحفيز المستمر على مدار الحياة المهنية.



بعد ذلك ناقش أعضاء المجلس الإداري مضامين المشروع المقترح، مثنين المقترحات الجديدة التي جاء بها، والتي تمنح ضمانات جديدة للإطار المتعاقد على غرار باقي موظفي الدولة، كما أبدوا ملاحظاتهم واستفساراتهم، وتوصياتهم في شأن بعض المواد التي يتعين تدقيقها وتنقيحها. وبعد تقديم إجابات وتوضيحات السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والسيد مدير الأكاديمية حول النقاط المثارة خلال المناقشة، تمت المصادقة على مشروع النظام الأساسي الخاص بأطر الأكاديمية . ب 37 صوت وامتناع عضو واحد.

واختتمت الدورة الاستثنائية للمجلس بتلاوة برقية الولاء المرفوعة الى السدة العالية بالله، جلالة الملك محمد السادس نصره الله أيده.